TD/B/56/SC.I/L.2
28 September 2009

ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين

المعقودة بقصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

٢

..... الاستنتاجات المتفق عليها

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

الاستنتاجات المتفق عليها

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يحيط علماً بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩: *الدولة والحوكمة الإنمائية*، الذي أعدته أمانة الأونكتاد، ويشجع الأونكتاد بهذا الخصوص على مواصلة تحسين جودة بحثها وتحليلها، وأيضاً تعزيز نشر استنتاجاتها لكي تنظر فيها الدول الأعضاء؛
- ٢- *وإذ يسلم* بأن الأزمة المالية والاقتصادية، فضلاً عن التقلب الشديد في أسعار الغذاء والطاقة، ما انفكت تهدد بشكل خطير بتراجع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته أقل البلدان نمواً خلال الأعوام الأخيرة، بما في ذلك تحقيقها للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، يشجع المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بمواصلة وزيادة مساعدتهم الإنمائية على الوفاء بالالتزامات وأيضاً النهوض بأهداف برنامج عمل بروكسل؛ ويشجع أقل البلدان نمواً على تعزيز جهودها الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد، وتعبئة الموارد المحلية؛ ويدعو الأونكتاد إلى تركيز أنشطته على هذه الأهداف المنشودة؛
- ٣- يعيد تأكيد أن أقل البلدان نمواً ستظل تعتمد بشكل متزايد على التجارة لتوليد الموارد لتمويل النمو والتنمية، وتكميل تلك الموارد بالمساعدة الإنمائية الرسمية وبتدفقات رؤوس الأموال الخاصة؛
- ٤- يعرب عن تقديره لجودة تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩: *الدولة والحوكمة الإنمائية*؛ ويشدد على أهمية سياسات الإدارة لتشجيع التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك السياسات الزراعية والصناعية التي تسهم في تطوير القدرات الإنتاجية، وفي نفس الوقت التشديد على أهمية إقامة مناخ لروح المبادرة في الأعمال التجارية وفي القطاع الخاص؛
- ٥- يعيد تأكيد أن المسؤولية الأولية عن التنمية في أقل البلدان نمواً تقع على أقل البلدان نمواً نفسها، ولكن جهودها تحتاج إلى دعم دولي ملموس وذو شأن من الحكومات والمنظمات الدولية، بروح تقاسم المسؤولية من خلال شراكة حقيقية، بما في ذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- ٦- *يسلم* بأن الأمن الغذائي أولوية شاملة وحيوية لأقل البلدان نمواً، ويعرب عن تقديره للمبادرات الدولية والوطنية في مواجهة هذا التحدي، ويطلب بهذا الخصوص من المجتمع الدولي مواصلة دعم جهود أقل البلدان نمواً في ضمان الأمن الغذائي؛

٧- يشجع على زيادة النهوض بحسن الإدارة بما يسهم في التنمية ويدعم النمو الاقتصادي والتغيير الهيكلي والتنمية الشاملة والحد من الفقر، ويدعو الشركاء في التنمية إلى دعم مبادرات أقل البلدان نمواً من هذا القبيل؛

٨- يعيد تأكيد^(١) أن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ يشكل إطار عمل أساسياً لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقرة في أقل البلدان نمواً؛

٩- يدكر بقرار الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٧/٦٣، الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، ويطلب إلى الأونكتاد، في حدود ولايته، تقديم الدعم اللازم والمساهمة النشطة في العملية التحضيرية وفي المؤتمر؛

١٠- يُعرب عن شكره للمساهمين في صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً، وعن قلقه لأن الصندوق لم يبلغ أبداً مستواه المتوخى، ويدعو المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بالتقدم تبرعات مالية للصندوق الاستثماري لكي تُستخدم وفقاً لاختصاصات الصندوق الاستثماري لضمان أمور من بينها المشاركة الكاملة والفعالة لمثلي أقل البلدان نمواً والجهات الفاعلة في مجتمعهم المدني، وفي العمليات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وفي المؤتمر نفسه؛ ويدعو أيضاً إلى تقديم تبرعات من خارج الميزانية من المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بذلك لتمكين أمانة الأونكتاد من تعزيز مساهماتها المادية والتقنية للعمليات التحضيرية وللمؤتمر؛

١١- يرجو من الأمين العام للأونكتاد استعراض الاحتياجات من الموارد البشرية في شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، في ضوء ولاياتها وأنشطتها، وتقديم تقرير إلى الدورة العادية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية مشفوع بخطة لرصد الموارد الكافية للشعبة وفي نفس الوقت احترام مستوى ميزانية الأونكتاد الإجمالي المتفق عليه؛

١٢- يرجو من الأمين العام للأونكتاد، في حدود الموارد المتاحة، السهر على أن تتطرق منشورات الأونكتاد الهامة المقبلة، حسب الاقتضاء، ولا سيما التقارير الرئيسية^(٢)، للتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

— — — —

(١) كما جاء، في جملة أمور، في دياحة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٣ وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠٠٨.

(٢) تقرير التجارة والتنمية، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير أقل البلدان نمواً، وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقرير اقتصاد المعلومات، واستعراض النقل البحري، وتقرير التكنولوجيا والابتكار.